مجلة أضواء

العدد السابع والخمسون
حزيران / 2014

تصدر عن
مركز أضواء للبحوث والدراسات

www.adhwaa.org

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

محتويات العدد السابع والخمسون

ت	العنوان	الكاتب	المصدر	الصفحة
1	الأغلبية السياسية من وجهة النظر الأخرى	بهاء النجار	مركز اضواء للبحوث والدراسات الأستراتيجية	3
2	داعش... من الألف الى الياء	حسين طليس	الديار اللبنانية	4
3	الإعلام بين صناعة الأزمة وإدارتها . .	د. نبيل أحمد الأمير التميمي	مركز اضواء للبحوث والدراسات الأستراتيجية	10
4	هل النظام الرئاسي هو الحل للانسداد السياسي والطائفية في العراق	قاسم عبد الكريم	العراق اليوم	12
5	هل ستكون نينوى جدار برلين العراق؟؟؟	علي الكاتب	وطنيون	19
6	تقسيم العراق، الحدث والإشكالات بين مافيات السلطة وكارتلات بيع المقاعد	أ د. وليد سعيد البياتي	مركز النور	21

الأراء النشورة تعبر عن اراء كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركزاضواء للدراسات والبحوث الأستراتيجية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الأغلبية السياسية من وجهة النظر الأخرى[1]

محتويات العدد

منذ فترة وقبل إجراء الانتخابات البرلمانية الأخيرة في 30 نيسان 2014 روّج رئيس الوزراء نوري المالكي لحكومة الأغلبية السياسية بدلاً عن حكومة الشراكة الوطنية (أو المحاصصة التي كان جزءً مهماً منها) معتمداً في ذلك إما على سطوته ونفوذه والتأثير على السلطتين الأخريتين (أعني القضائية والتشريعية) إضافة الى التأثير على مجموعة من الهيئات التي يُفترض أنها مستقلة مثل مفوضية الانتخابات والنزاهة والإعلام والاتصالات وغيرهم ، أو على بعض أساليب المكر السياسي لخداع الجمهور مستنداً على المقولة القرآنية (فاستخف قومه فأطاعوه) باعتباره ذو ثقافة إسلامية .

وعلى كل حال وبعد ظهور نتائج الانتخابات فإن المالكي يبدو قريباً من تشكيل حكومة الإغلبية السياسية خاصة بعد إعلان بعض الكتل الصغيرة من الانضمام الى دولة القانون ، ولكن هذا لا يعني أنه - أي المالكي - قد امتلك أغلبية مريحة فكل ما جمعه - بحسب دولة القانون - هو 175 مقعد إذا صحت أخبارهم ، وهذا يعني أن 150 نائب معارض ، وفي هذه الحالة سوف لن يتمكن من تشكيل حكومة أغلبية قوية لأن المعارضة ستكون قوية أيضاً وربما معرقلة ، فالمعارضة تحتاج الى إقناع 15 نائب فقط ممن انتموا الى دولة القانون للانضمام الى تكتلهم فيصبحوا أكثرية فيسقطوا حكومة المالكي بأسهل ما يكون .

وفي حالة اعتماد المالكي على هذا العدد الذي كونته كتلته في تشكيل حكومته القادمة من دون الرجوع الى التحالف الوطني فإن هذا بمثابة دق المسمار الأخير في نعش التحالف الوطني الذي سينقسم الى مؤيد للمالكي ومعارض .

وقبل أن يشرع المالكي بتشكيل حكومة الأغلبية هذه فإن المعارضين له يمكن - على الأقل من الناحية النظرية - أن يشكلوا كتلة نيابية أكبر تضم كل المعارضين وبالتالي سيضطر المالكي الى أن يكون في المعارضة ، عندها سوف لن تكون حكومة الأغلبية السياسية حلاً للوضع العراقي كما أريد لها بل ستكون بين شد وجذب من مؤيدي المالكي من جهة ومعارضيه من جهة أخرى ، وسيكون الحكم والقرار للكتل الصغيرة لأنها هي بيضة القبان في هذه الحالة .

مما تقدم نستنتج أن حكومة المالكي المزمع تشكيلها على أساس الأغلبية السياسية ستكون قلقة متأرجحة قابلة للأسقاط بحركة بسيطة ، وهذا الوجه الثاني - المؤلم - لمبدأ حكومة الأغلبية فهل فكّر المالكي بهذا السيناريو المؤلم أم أنه قادر على استخدام أساليبه السياسية التي استخدمها لتحقيق هذه النتائج المثيرة للاستغراب ؟!

[1] بهاء النجار – مركز اضواء للبحوث والدراسات الأستراتيجية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

داعش... من الألف الى الياء[2]

محتويات العدد

شن تنظيم ما يسمى "تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام" داعش الارهابي بدعم من جهات اقليمية وسياسيين عراقيين هجوما شاملا على مدينة الموصل في محافظة نينوى، شمال العراق واحتلتها بالكامل.

اثر ذلك أعلن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، امس الثلاثاء، حالة الإنذار القصوى في عموم العراق، وطالب البرلمان بإعلان حالة طوارئ لمواجهة التنظيم الارهابي.

وتوعد المالكي بمحاسبة كل من "قصر وتخاذل" عن أداء مهامه؛ فيما أكد أن مجلس الوزراء اتخذ قراراً بإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية.

ولكن من هي داعش؟ وما هو اهدافها"

تشكّل تنظيم "داعش" الارهابي في نيسان عام 2013، وقدم في البدء على أنه اندماج بين ما يسمى بـ "دولة العراق الإسلامية" التابع لتنظيم القاعدة الذي تشكّل في تشرين الأول/أكتوبر 2006 والمجموعة التكفيرية المسلحة في سوريا المعروفة بـ"جبهة النصرة"، إلا أن هذا الإندماج الذي أعلن عنه قيادي "دولة العراق الإسلامية" أبو بكر البغدادي، رفضته "النصرة" على الفور.

وبعد ذلك بشهرين، أمر زعيم "القاعدة" أيمن الظواهري بإلغاء الاندماج، إلا أن البغدادي أكمل العملية لتصبح "داعش" (الدولة الإسلامية في العراق والشام) واحدة من اكبر الجماعات الارهابية الرئيسية التي تقوم بالقتل والدمار في سوريا والعراق.

داعش... من الألف الى الياء

الدولة الإسلامية في العراق والشام.. هذا هو اسمها الكامل الذي تم اختصاره بجمع الأحرف الأولى من الكلمات لتصبح "داعش"، إسم آخر لها يتم تداوله في المناطق التي تسيطر عليها في سوريا (والعراق)، حيث بات المواطنين يرمزون الى التنظيم بكلمة "الدولة". هو تنظيم مسلح ارهابي يتبنى الفكر السلفي الجهادي (التكفيري) ويهدف المنظمون إليه الى اعادة مايسموه "الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة"، يتخذ من العراق وسوريا مسرحا لعملياته (وجرائمه).

وأثار هذا التنظيم (الارهابي) جدلا طويلا منذ ظهوره في سوريا، حول نشأته، ممارساته، أهدافه وإرتباطاته، الأمر الذي جعلها محور حديث الصحف والإعلام، وما بين التحاليل

[2] حسين طليس/ الديار اللبنانية

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

والتقارير، ضاعت هوية هذا التنظيم المتطرف وضاعت أهدافه و ارتباطاته بسبب تضارب المعلومات حوله. فئة تنظر اليه كأحد فروع القاعدة في سوريا، وفئة أخرى تراه تنظيم مستقل يسعى لإقامة دولة إسلامية، وفئة ثالثة تراه صنيعة النظام السوري للفتك بالمعارضة وفصائلها، وبين هذا وتلك وذاك... من هي داعش ؟

داعش في العراق.. أصولها ومسار تأسيسها

على الرغم من أن هذا التنظيم حديث الظهور على الساحة السورية، الا أنه ليس بتشكيل جديد، بل هو الأقدم بين كل التنظيمات المسلحة البارزة على الساحة السورية خاصة والإقليمية عموماً. تعود أصول هذا التنظيم الى العام 2004، حين شكل الارهابي أبو مصعب الزرقاوي تنظيما أسماه " جماعة التوحيد والجهاد" وأعلن مبايعته لتنظيم القاعدة الارهابي بزعامة أسامة بن لادن في حينها، ليصبح ممثل تنظيم القاعدة في المنطقة أو ما سمي "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين". برز التنظيم على الساحة العراقية ابان الإحتلال الأمريكي للعراق، على أنه تنظيم جهادي ضد القوات الأمريكية، الأمر الذي جعله مركز إستقطاب للشباب العراقي الذي يسعى لمواجهة الإحتلال الأمريكي لبلاده، وسرعان ما توسع نفوذ التنظيم وعديده، ليصبح من أقوى الميليشيات المنتشرة والمقاتلة على الساحة العراقية.

في العام 2006، خرج الزرقاوي على الملا في شريط مصور معلنا عن تشكيل "مجلس شورى المجاهدين" بزعامة عبدالله رشيد البغدادي. قتل الزرقاوي في الشهر نفسه من اعلانه، وعين ابو حمزة المهاجر زعيما للتنظيم في العراق. وفي نهاية ال2006 تم تشكيل تنظيم عسكري يختصر كل تلك التنظيمات ويجمع كل التشكيلات الأصولية المنتشرة على الأراضي العراقية، إضافة الى أنه يظهر أهدافها عبر إسمه... "الدولة الإسلامية في العراق" بزعامة أبو عمر البغدادي.

من هو "أبو بكر البغدادي" أمير داعش؟

في الشهر الرابع من العام 2010، وتحديداً 19 نيسان، قامت القوات الأمريكية بتنفيذ عملية عسكرية في منطقة الثرثار استهدفت منزلا كان فيه ابو عمر البغدادي وابو حمزة المهاجر وبعد اشتباكات عنيفة بين الجانبين واستدعاء الطائرات تم قصف المنزل ليقتلا معاً.

وبعد اسبوع واحد اعترف التنظيم في بيان له على الانترنت بمقتلهما، وبعد حوالي عشرة ايام انعقد مجلس شورى الدولة الإسلامية في العراق ليختار ابي بكر البغدادي خليفة لأبي عمر البغدادي، والذي يمثل اليوم (أمير الدولة الإسلامية في العراق والشام، داعش)

فمن هو هذا الأمير ؟

إبراهيم بن عواد بن إبراهيم البدري المولود عام 1971 في مدينة سامراء العراقية، له العديد من الأسماء والألقاب، "علي البدري السامرائي"، " أبو دعاء "، الدكتور إبراهيم، "الكرار"، واخيراً " أبو بكر البغدادي". هو خريج الجامعة الإسلامية في بغداد، درس فيها البكالوريوس، الماجستير والدكتوراه، وعمل أستاذاً ومعلماً وداعية. ولد البدري في عائلة تتبع العقيدة السلفية التكفيرية، ووالده الشيخ عواد من وجهاء عشيرة البوبدري العراقية، وأعمامه دعاة في العراق حسب ما يشاع.

بدأ البغدادي نشاطاته منطلقا من الجانب الدعوي والتربوي الا أنه ما لبث أن انتقل الى الجانب

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الجهادي، حيث ظهر كقطب من اقطاب السلفية الجهادية وأبرز منظريها في محافظتي ديالى وسامراء العراقيتين.

أولى نشاطاته بدأت من جامع الإمام أحمد بن حنبل، مؤسساً خلايا مسلحة صغيرة في المنطقة، قامت بعدد من العمليات الإرهابية وشاركت في حروب الشوارع التي شهدها العراق في السنوات الماضية. انشأ بعدها اول تنظيم اسماه "جيش اهل السنة والجماعة" بالتعاون مع بعض الشخصيات الأصولية التي تشاركه الفكر والنهج والهدف، ونشّط عملياته في بغداد، سامراء وديالى، ثم ما لبث ان انضم مع تنظيمه الى مجلس شورى المجاهدين حيث عمل على تشكيل وتنظيم الهيئات الشرعية في المجلس وشغل منصب عضو في مجلس الشورى حتى إعلان دولة العراق الإسلامية.

جمعت أبي بكر البغدادي، علاقة وثيقة بأبي عمر البغدادي، وصلت الى حد أن الأخير أوصى قبل مقتله بأن يكون أبي بكر البغدادي خليفته في زعامة الدولة الإسلامية في العراق، وهذا ما حدث في السادس عشر من أيار 2010، حيث نصّب ابو بكر البغدادي اميراً للدولة الإسلامية في العراق.

للدولة الإسلامية في العراق تاريخ دموي طويل، فمنذ تولي أبي بكر البغدادي زعامة هذا التنظيم (وبعيداً عن ما نفذته القاعدة قبله في العراق في عهد الزرقاوي ومن تبعه) قام التنظيم بتنفيذ عدد كبير من العمليات والهجمات الإرهابية التي حصدت ارواح الآلاف من العراقيين، اشهرها كانت عملية مسجد أم القرى في بغداد التي أسفرت عن مقتل النائب العراقي خالد الفهداوي، وهجمات انتقامية لمقتل زعيم تنظيم القاعدة السابق اسامة بن لادن، حيث شن عدة عمليات ارهابية في العراق ادت الى استشهاد المئات من رجال الجيش والشرطة العراقية والمواطنين، وتبنى عبر الموقع الإلكتروني التابع لتنظيم القاعدة في العراق اكثر من 100 هجوم انتحاري انتقاما لمقتل بن لادن، تلاها عدّة عمليات في العراق كعملية البنك المركزي، ووزارة العدل، واقتحام سجني أبو غريب والحوت.

داعش في سوريا

من كلمة "شام" أوجد الحرب الأخير من كلمة "داعش" ففي حين كان التنظيم يدعى الدولة الإسلامية في العراق، إستغل البغدادي الأزمة التي اندلعت في سوريا والفوضى التي حصلت هناك ليعلن دخوله على خط المواجهات في سوريا، وكباقي التنظيمات التكفيرية المسلحة والمرتبطة بالقاعدة، وجد البغدادي وتنظيمه مساحة خصبة على الأراضي السورية لممارسة إجرامهم وتكفيرهم بالإضافة الى استغلال الفوضى لتحقيق المكاسب وتوسيع النفوذ، ومن الحدود السورية الواسعة مع العراق، دخل تنظيم "الدولة" الى الأراضي السورية، الى شرق سوريا بالتحديد تحت شعار"نصرة أهل السنة في سوريا" معلنا الحرب على النظام السوري.

بدأ تواجد القاعدة في سوريا مع ظهور تنظيم "جبهة النصرة" بقيادة أبو محمد الجولاني، أواخر سنة 2011، وسرعان ما نمت قدراتها لتصبح في غضون أشهر من أبرز الجماعات المسلحة في سوريا، ومع إعلان النصرة مبايعتها لتنظيم القاعدة في أفغانستان بقيادة الظواهري، بدأت التقارير الإستخباراتية والإعلامية والصحفية تتحدث عن علاقة النصرة بالدولة الإسلامية في العراق، وبدأ إعتبارها إمتدادا سوريا لذاك التنظيم المنتشر في العراق.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وفي التاسع من نيسان عام 2013 وبرسالة صوتية بُثت عن طريق شبكة شموخ الإسلام، أعلن أبو بكر البغدادي دمج فرع تنظيم جبهة النصرة مع دولة العراق الإسلامية تحت مسمى "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، وهنا بدأت قصة داعش.

داعش والنصرة

بعد ذلك بفترة قصيرة خرج أبو محمد الجولاني (أمير جبهة النصرة) بتسجيل صوتي يعلن فيه عن علاقته مع دولة العراق الاسلامية لكنه نفى شخصيا او مجلس شورى الجبهة ان يكونوا على علم بإعلان البغدادي عن إندماج التنظيمين، فرفض فكرة الاندماج واعلن مبايعة تنظيم القاعدة في افغانستان بقيادة الظواهري. وعلى الرغم من العمليات المشتركة التي خاضتها " النصرة وداعش" الا أن حربا باردة تدور بين التنظيمين على الأراضي السورية منذ إعلان البغدادي.

يحمل كل من النصرة وداعش، فكراً متشدداً تكفيرياً واحداً، يعملون بنهج السلفية الجهادية، ويؤمنان بقيام الدولة الإسلامية في الشام، إلا أن الفرق بين التنظيمين يكمن في قربهم من الواقع السوري ومراعاتهم لهذه الخصوصية، فالنصرة قامت مع المرحلة الأولى من الأزمة السورية في نهاية العام 2011، واكتسبت خبرة ودراية بواقع المجتمع السوري الذي يعيش في كنف دولة علمانية وعليه تخرج جبهة النصرة الى العلن بنسبة من التطرف أقل من تلك التي تنتهجها داعش في علاقتها مع المجتمع السوري، خاصة وأن داعش حديثة الدخول على الأزمة السورية، ولم تنتهج مسارا لتكون مقبولة، بل فرضت بالقوة نفوذها والقبول بها في المناطق المسيطر عليها من قبلها.

تأسست النصرة من زعماء سوريين بينهم من كان معتقلا في السجون السورية واستفاد من العفو العام، وبينهم من كان يمارس الدعوة سرياً في سوريا قبيل اندلاع الأزمة، وآخرين كانوا منضوين تحت لواء القاعدة وقاتلو في بلدان أخرى كالعراق وأفغانستان والشيشان وعادوا مع بداية الأزمة في سوريا للقتال فيها كما هي حال أمير جبهة النصرة ابو محمد الفاتح "الجولاني" وهو جامعي سوري الأصل قاتل في العراق والشيشان وبلدان أخرى، مع وجود عدد كبير من الأجانب في صفوفها.

أما من ناحية داعش فهي تعتمد بشكل كبير على العنصر الأجنبي المقاتل الذي يغلب عددياً على العنصر السوري ان كان في مواقع القيادة أو بين المقاتلين، وهذا ما قد يفسرمراعاة النصرة لخصوصيات المجتمع السوري، بينما لا تقر الدولة بمبدأ أن كل من شارك في الثورة له الحق في تقرير مستقبل سوريا، وترى أن الدولة قائمة فعلا من خلالها.

واستقطبت "داعش" أتباعاً كانوا ضمن جبهة النصرة، وكان عددهم كبيرا وخاصة بمدينة حلب بعد إعلان البغدادي للدولة الإسلامية في العراق والشام. كما انضمت إليها فصائل كاملة منها مجلس شورى المجاهدين بقيادة أبو الأسير الذي عينته الدولة أميرا على حلب. كما انضم إلى "الدولة" مقاتلون سابقون في فصائل الجيش السوري الحر من عناصر حركات أحرار الشام والتوحيد وغيرها.

داعش والجيش الحر

أما عن العلاقة التي تربط داعش بما يسمى "الجيش السوري الحر" فهي أكثر توتراً ودموية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

من تلك التي تربط داعش بالنصرة، حيث وصلت سياسة تكفير داعش للأنظمة والدول والفصائل الى إعتبار أي فصيل في "الجيش الحر" من الكافرين.
وقد دارت بين الطرفين معارك طويلة مع جميع الكتائب التابعة للحر المنتشرة على الأراضي القريبة من مناطق نفوذ داعش او التي تقع على الخط التي رسمته داعش لدولتها. وفي حين اتهمت داعش الجيش الحر بالإرتداد عن الدين الإسلامي وتعاملهم مع النظام السوري، واتخذتها ذريعة لمهاجمة الحر وضرب كتائبه، تتحدث تقارير عن أهداف مادية خلف الصراع الذي يدور بين داعش والحر، خاصة حول النفط والمعابر الحدودية، وهذا ما بدا جلياً في أماكن الصراع في ريف حلب والحسكة.
وقد دارت المعارك بين الطرفين في إطار محاولات السيطرة على المناطق النفطية والآبار في الحسكة والرقة خصوصاً، وحول المعابر الحدودية مع تركيا خاصة كما حصل في إعزاز عند معبر باب السلامة أو كما حصل منذ مدة قصيرة عند معبر باب الهوى.
ومنذ أن أعلنت داعش حملتها العسكرية على الجيش الحر بعنوان "نفي الخبيث" تستهدف "عملاء النظام، ومن قام بالاعتداء السافر على الدولة الإسلامية في العراق والشام"، خاضت معارك عديدة مع الجيش الحر ساهمت خلالها في إضعاف هذا الجيش حيث استهدفت معظم كتائبه، حيث قامت في وقت سابق باعتقال سرية تابعة لـ«كتائب الفاروق» في مدينة حلب بسبب مشكلة قديمة عند معركة معبر تل ابيض.
كما قامت داعش في وقت سابق أيضا بإرسال سيارة مفخخة إلى مقر جماعة "أحفاد الرسول" في منطقة سكة القطار في الرقة، وقتل ما يقارب 40 عنصراً من "أحفاد الرسول". كما قامت "داعش" بتفجير سيارة في مركز تابع «للواء الله اكبر» في منطقة البوكمال وأدت الى مقتل شقيق قائد اللواء.
بالإضافة المعارك التي شهدتها منطقة إعزاز بين داعش ولواء عاصفة الشمال على خلفية إشكالات بين عناصر الطرفين، ما أدى الى انسحاب لواء عاصفة الشمال من إعزاز وتفتته فيما بعد وسيطرة داعش على المدينة، وذلك بعد أن فشلت التهدئة التي تمت المصادقة عليها بوساطة جبهة النصرة بين الطرفين. وفي أحدث الإشتباكات بين الطرفين اتهم الجيش الحر داعش بالوقوف خلف الهجوم الذي استهدف مقاره ومنشآته بما فيها مخازن الأسلحة التابعة له عند معبر باب الهوى بين سوريا وتركيا.

داعش والأكراد

وفي إطار سعي داعش للسيطرة على المنطقة الحدودية شمالاً وشرقاً اصطدمت داعش بالمناطق التابعة للتنظيمات الكردية في شمال شرق سوريا وتحديدا في مناطق الحسكة والقامشلي وعندان، حيث اندلعت الإشتباكات بين داعش وقوات حماية الشعب الكردي بعد أن قامت داعش بالسيطرة على تلك المناطق، محاولة فرض سلطتها فيها وتطبيق الشريعة الإسلامية فيها(حسب وصفها)، حيث ارتكبت أكثر من مجزرة بحق الأكراد بعد ان تم تكفيرهم واتهامهم بالتعاون مع الخارج والعمل لصالح النظام.
ودارت إشتباكات عنيفة بين الطرفين تمكن خلالها الأكراد من إستعادة مناطقهم في شمال وشمال شرق سوريا، طاردين داعش ومقاتليها من تلك المناطق، فيما فرضت الأخيرة حصاراً

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

على تلك المناطق مستمر حتى الآن منذ حوالي الشهرين، وآخر ممارسات داعش وانتهاكاتها بحق الأكراد كان قيامها بخطف حوالي ال120 مواطناً كردياً بينهم نساء وأطفال من محيط مدينة أعزاز بريف حلب، إضافة الى محاصرتها لمدينة منبج وارتكاب أعمال العنف والقتل بحق أبناء المدينة من الأكراد.

مناطق نفوذ داعش

تنتشر داعش اليوم على امتداد قوس كبير في الشمال السوري، يبدأ من الحدود العراقية السورية ويمرّ في دير الزور والرقة التي باتت تسيطر عليها بشكل كامل، وصولاً إلى جرابلس ومنبج والباب وإعزاز شمال حلب، إضافةً إلى شمالي إدلب قرب الحدود التركية، وتسعى دائماً للتوسع في نفوذها عبر قضم مستمر للمناطق المحيطة بالأراضي التي تسيطر عليها، وما تلبث أن تعلنها تابعة للدولة الإسلامية.

فما هي هذه الدولة و كيف تتم إدارتها ؟

كيف يعيش المواطنون السوريون بظل "الدولة" عليها وما طبيعة القوانين التي تحكمهم ؟

كيف يتم التعامل مع الأقليات وأصحاب التوجهات المختلفة عن داعش في هذه الدولة ؟

وزارات للدولة ومقار رسمية لها... محاكم شرعية، إعدامات ميدانية، علاقات مع إستخبارات أجنبية و عربية. أطفال في جيش هذه الدولة وفي سجونها ؟

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الإعلام بين صناعة الأزمة وإدارتها . .[3]

محتويات العدد

تعد أساليب ووسائل الإعلام والاتصال ، وخصوصا الإعلام الاجتماعي ، من بين العناصر الأساسية والفعالة وقت وقوع الأزمات، حيث يمكن لهذه الوسائل أن تسهم بشكل فعّال في إدارة الأزمات ، أو تسهم في صناعة وافتعال وتفاقم وتصاعد الأزمات والإضرار بسمعة المجتمع ومؤسساته .

والسؤال المطروح هو . . .

إلى أي بند يمكن تصنيف إعلامنا وقت الأزمات ؟

هل يمكن تصنيفه إلى بند إدارة الأزمات أم صناعة وتفاقم الأزمات ؟

وهل لدينا بالفعل إعلام لإدارة الأزمات ؟

وهل يمكن القول بأن صناعة وإفتعال الأزمات أصبحت أحد الأهداف اليومية لبعض وسائل الإعلام ؟

إن مصطلح إدارة الأزمات يعني في أبسط معانيه استخدام الأساليب العلمية الحديثة وبموضوعية للسيطرة سريعا على الأزمة ، للحد من تصاعدها وتفاقمها، للحفاظ على استقرار وسمعة المجتمع ومؤسساته ، ويعد تشخيص الأزمة هو الأسلوب الأمثل لكيفية التعامل معها وإدارتها منذ البداية . وتعد العناوين والأحداث الرئيسة المثيرة أحد العوامل المهمة التي تتخذها وتضعها في اعتبارها جميع وسائل وأساليب الإعلام والاتصال في العالم ، بهدف جذب الجماهير لقراءة هذه الأحداث ومتابعتها، ولكن يجب ألا نغفل عن حقيقة مهمة ، وهي أن هناك اختلافا في طبيعة وثقافة المجتمعات الغربية عن مجتمعاتنا العربية ، فهناك اختلاف في طريقة تلقي وتعامل أفراد المجتمع الغربي لهذه الأخبار والأحداث المثيرة بالمقارنة بجماهير وأفراد المجتمع العربي ، فعندما تتناول وسائل إعلامنا العربي أحداث الأزمات وأخبارها بطريقة مثيرة ومن دون تقصّي للحقائق ، فإنها قد تسهم بذلك في صناعة وتضخيم الأزمة ، وإثارة مشاعر الجماهير في المجتمع ، وحتى يمكن لإعلامنا أن يسهم بشكل فعال في إدارة الأزمة ، فإنه لا بد أن يكون هناك صلة وتفاعل دائم بين المسؤولين في مؤسسات المجتمع ووسائل الإعلام ، ليكون المسؤول هو المصدر الموثوق للمعلومة والخبر وقت وقوع الأزمة ، وأن يكون لدى المسؤول الشجاعة للاعتذار والاعتراف بالخطأ إذا تبين له فيما بعد أن هناك ماهو مخالف تماما لما صرح به ، لأن ذلك بلاشك سيكسبه ثقة ومصداقية أكثر، وسيجد بذلك تعاطفا لدى وسائل

3 د. نبيل أحمد الأمير التميمي

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الإعلام وجماهير المجتمع ، ولا يكفي مثلا أن تقول بعض وسائل الإعلام : (صرح مصدر مسؤول) ، فلا بد أن يُذكر اسم هذا المصدر المسؤول ، وذلك من مبدأ الشفافية والمصارحة بالحقيقة أو الخبر المتعلق بالأزمة عند التعامل مع جماهير المجتمع ، حتى لا يتسبب ذلك في إشاعة حالة من البلبلة والارتباك والقلق لدى الجماهير.

والمتابع اليوم لما تنشره أو تُعلنه بعض وسائل إعلامنا وفضائياتنا، يجد أنها باتت مزدحمة بالكثير من الأخبار والبرامج المتكررة والمتضاربة ، التي تقدم الأخطاء والحالات الفردية على أنها أصبحت ظواهر عامة ، الأمر الذي قد يؤدي في النهاية إلى إشاعة حالات من الإحباط واليأس لدى عامة جماهير المجتمع ، وبأن لا أمل في التغيير والإصلاح ، مع أن الحقيقة غير ذلك .

وينبغي هنا أن نشير إلى أن هناك أخباراً وبرامج إيجابية جادة بالفعل في وسائل إعلامنا ، هدفها هو الصالح العام ، وكشف الحقائق أمام جماهير المجتمع ، ولكن بطريقة لاتُصيب المجتمع بالإحباط بل تزرع فيه الأمل بغدٍ مشرق يجب أن يُشارك في صناعته ، هذه البرامج والأخبار الجادة تعكس الجوانب الإيجابية التي قد تختفي وسط هذا الخضم الهائل والمتزايد من أخبار وبرامج إثارة مشاعر الجماهير، التي تجعلنا نتساءل ، لمصلحة من كل هذه الأخبار والبرامج المفتعلة لإثارة جماهير المجتمع ؟

وهل اختفى الدور التنويري والتثقيفي والتنموي للإعلام ؟ ، ليحل محله الأخبار والبرامج المتكررة التي قد تتسبب في إثارة الجماهير وحدوث اضطرابات في المجتمع ، قد تعوق تماسكه واستقراره ونهضته ؟

وأخيرا . . أن عالمنا الإعلامي العراقي والعربي في حاجة عاجلة وماسّة إلى إعلام أزمات يتسم بالموضوعية والشفافية والمصداقية والتوازن وترسيخ القيم ، لإعلام يقوم بتشخيص وإدارة الأزمات بشكل علمي وموضوعي ، وليس في صناعتها وتضخيمها، ولإعلام يهدف للصالح العام للمجتمع والوطن والأمة ، وليس للفرقة والخلاف ، لإعلام يتناول القضايا والأخبار الإيجابية بنفس القدر، إن لم يكن أكبر، من تناوله وإثارته للأخبار والبرامج التي تلقي الضوء على الجوانب السلبية ، والتي قد تكون برامج وأخبار هدفها الإثارة المصطنعة والوهمية لخدمة أهداف ومصالح شخصية ، أو خدمة أعداء الوطن ، لإعلام يساند الحقيقة ، ويبشر بالأمل في غد مشرق وأفضل ، وليس إعلاما يدعو لليأس والإحباط .

والله من وراء القصد

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

هل النظام الرئاسي هو الحل للانسداد السياسي والطائفية في العراق؟[4]

محتويات العدد

مقدمة:

بعد أكثر من عشر سنوات على انطلاقة التجربة الديمقراطية في العراق، أصبح الانسداد السياسي والاصطفاف الطائفي، حالة مزمنة، تُميز الوضع السياسي العراقي، بتعثراته المتواصلة في تقدم العملية السياسية ،ودفعها باتجاه تحقيق الاستقرار الداخلي، والأمن والسلم الاجتماعي ،بالشكل الذي يسمح العمل، بمشاريع التنمية، وإعادة إعمار البلاد وربّما يعود ذلك إلى الديمقراطية البرلمانية التي تم أختيارها، كشكلٍ للحكم السياسي الديموقراطي الجديد في العراق. الغرض من هذا البحث، هو تحليل علاقة الانسداد السياسي والطائفية في العراق، بهذا الشكل من الحكم السياسي، القائم حالياً، وامكانية استبداله بالنظام الرئاسي، وذلك من خلال الإجابة على تساؤلات عدّة، أهمها: هل النظام الديمقراطي البرلماني لم يعد صالحاً وملائماً لدفع العملية السياسية في العراق؟ وهل النظام الرئاسي ممكن أن يكون الحل الملائم لهذا الانسداد والطائفية التي ارتبطت به؟ ولماذا أُختير هذا الشكل من الحكم السياسي في العراق، ولم يتم اختيار النظام الرئاسي. ستكون الاجابة على هذه التساؤلات ضمن منهجية امبيريقية، تعتمد التحليل، حسب معطيات الوضع السياسي العراقي الحالي، وقراءتها في إطار نظري، لتفسير هذه الحالة، والتوصل بقدر الامكان من خلالها إلى الاستنتاجات التي يهدف إليها طرح الموضوع.

مدخل نظري للنظامين البرلماني والرئاسي

في سياق المدخل النظري لهذا الموضوع، يمكن الإشارة إلى شكلي الحكم السياسي الديمقراطي، وهما البرلماني والرئاسي، فالنظام البرلماني، يتم التصويت للأحزاب السياسية فيه، بالاقتراع العام والسرّي، وغير المباشر، وتقع على الحزب الفائز بأغلبية بسيطة، كانت أم واسعة ،مسؤولية تعيين مرشح لرئاسة السلطة التنفيذية، وتتم هذه العملية في وقت قصير نسبياًن وضمن آليات مؤسسية واضحة وغير معقدة وفقط يتطلب بعض الوقت الإضافي في حالة حدوث نتائج انتخابية متقاربة، بين قوتين سياسيتين رئيسيتين أو ثلاث، لتشكيل حكومة ائتلافية. كما أن رئيس الدولة، ملكية كانت أم جمهورية في هذا النظام، ليس لديه مسؤولية تنفيذية أو تشريعية، وتقتصر مهامه على ممارسة دور حيادي، بين القوى السياسية، ومؤسسات الدولة بشكلٍ عام، وتحقيق أكبر قدر من التوازن بينها، ولا يتدخل في نزاعاتها، ولاينحاز لأية قوة منها ،وإن كان قد حظي بدعم بعضها في ترشيحه وتنصيبه. وفي النظام الجمهوري، يتم

4 قاسم عبد الكريم – العراق اليوم

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

انتخاب الرئيس بشكلٍ مباشر من خلال عملية اقتراع عام، أو من خلال عملية تصويت في مجلس النواب، يجب أن يحصل المرشح بموجبها على أصوات ثلثي أعضائه. أمّا النظام الرئاسي، يتم التصويت فيه، لمرشحين أثنين أو ثلاثة ،وبالاقتراع العام والسري والمباشر، إذ يتم اختيار رئيس الدولة بشكلٍ مباشر من قبل المواطنين، ويتميز بسهولة النظام الانتخابي، وعملية عدّ وفرز الأصوات فيه، كون المنافسة تتم بين مرشحين أو ثلاثة، لا أكثر.

كما يتضمن النظام الرئاسي انتخابات نيابية، لاختيار مجلس نيابي يمثّل أعضائه السلطة التشريعية لدورات حكم، مدتها أربع أو خمس سنوات، بشكلٍ غير مرتبط بفترة حكم الرئيس، أو بحجم تمثيل القوى السياسية المؤيدة أو المعارضة له في البرلمان، الأمر الذي يسمح بالمزيد من الممارسة الديمقراطية في المناقشات التشريعية، ومراقبة رئيس السلطة التنفيذية. يتحمل رئيس الدولة، مسؤولية منصبه أمام الشعب والبرلمان، ويمارس مهامه، بتأييد مطلق من قبل أغلبية الشعب، كرئيس الدولة، وكرئيس وزراء ، وهو المسؤول الأول في تعيين الوزراء وإقالتهم، الأمر الذي يوفر قدراً واسعاً من الاستقرار السياسي الداخلي اللازم، لممارسة الحكم ،وتنفيذ مهام ومسؤوليات كافة ،مؤسسات الدولة بشكلٍ فعال. وفي نفس الوقت، يرى بعض ناقدي هذا الشكل من الحكم، أن تراكم الصلاحيات التنفيذية في رئاسة الجمهورية، يمكن اعتباره أقل ديمقراطية من النظام البرلماني، وإن كان مجلس النواب، يمارس دوره التشريعي والرقابي بشكلٍ جيد، ويؤكدون أن النظام البرلماني، تتوفر فيه الكثير من العوامل التي تسمح بالتأكيد على أنه أفضل من النظام الرئاسي في الحكم الديمقراطي، من حيث عمق الممارسة الديمقراطية فيه. ومن بين أهم وأبرز المؤلفين الأوربيين الذين كتبوا في علم السياسة عن النظامين البرلماني والرئاسي في الحكم الديمقراطي، هو المؤلف الألماني-الاسباني، خوان خوسي لينز الذي يرى في كتاباته وأعماله، حول هذا الموضوع، أن النظام البرلماني أكثر ديموقراطية من النظام الرئاسي، لما يمكن أن يوفر الأول من ممارسة ديمقراطية أوسع من التي تتم في النظام الرئاسي، بسبب ممارسة رئيس الجمهورية، لحجم كبير من الصلاحيات والمسؤوليات، فضلاً عن صعوبة محاسبته، وحجب الثقة عنه وإقالته، كما هو الحال في امكانية، إقالة رئيس الوزراء في النظام البرلماني، أي فقط يمكن إقالته من خلال محاكمة سياسية وقرار بأغلبية واسعة يتخذ في البرلمان. يتمتع رئيس الجمهورية بحق رفض بعض التشريعات الصادرة من البرلمان الذي بدوره أيضاً، يمكن أن يرفض بعض قرارات الرئيس، الأمر الذي قد يسبب أيضاً، مواجهات سياسية قابلة للتطور، والتحول إلى أزمات سياسية، يتطلب حلها إعادة تنظيم المواقف، أو بتنحي مسؤولين من السلطة التنفيذية، لأن مسؤولية الرئيس المباشرة، هي أمام الشعب، قبل أن تكون أمام مجلس النواب الذي يمثل الشعب أيضاً بشكلٍ غير مباشر.

ولكن وفي الوقت ذاته، يؤكد المؤلف على ضرورة أن تتوفر ظروف وعوامل مهمة ومعينة في النظام البرلماني، تتمثل في ضرورة وجود أحزاب سياسية قوية ومنتظمة ضمن تركيبة أحزاب تشكّل أساساً، لضمانة سيره بشكلٍ ملائم وسليم، يسمح بالتأكيد على أنه الخيار الأفضل من النظام الرئاسي، وتشمل هذه المنظومة، وجود حزبين أو ثلاثة أحزاب سياسية كبيرة مهيمنة، ذات توجهات بين اليسار أو اليمين المحافظ ،وثالثهما وسط أو ليبرالي، (بالطبع بالمفهوم الغربي لليبرالية وليس بمفهومها الشرقي)، مع وجود ملحوظ لقوى سياسية صغيرة، الأمر

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الذي يُسهم في تحقيق قدر واسع من الاستقرار السياسي وممارسة الحكم، وفي النظام البرلماني، يحصل الحزب الفائز على أغلبية بنسبة تصل إلى 45% تقريباً من المصوتين، والحزب الثاني الذي يمثل المعارضة يحصل على نسبة تصل 30% تقريباً، ويتوزع باقي النسب على القوى السياسية الأخرى الصغيرة، أي أن الحزب الفائز الذي يُكلّف بتشكيل الحكومة، يحصل على ملايين من الأصوات. هذا لم يحصل في النظام البرلماني العراقي، منذ اعتماده مع بدء العملية السياسية للانتقال الديمقراطي، لأن القوى السياسية العراقية، لم تحصل في الانتخابات على أصوات يصل عددها المليون، وحتى لو جمعت أصوات الأئتلاف الذي شكّل بعد الانتخابات، فلا تصل إلى المليونين، وذلك بسبب تعدد القوى السياسية، وتشظي الأصوات، وفقدان الأصوات، لصالح القوى السياسية الصغيرة.

إذا إطلعنا على طبيعة النظام الرئاسي، وتكوينته وطريقة عمله، وفي حالة العراق بالتحديد، فمن الممكن القول أن النظام الرئاسي، يمكن أن ينهي المحاصصة، ويحقق الاستقرار السياسي من خلال انتخاب مباشر لرئيس السلطة التنفيذية، وفي نفس الوقت لمجلس النواب، وبالتالي تفادي البحث في مرحلة ما بعد الانتخابات عن تشكيلة ائتلافية، تتجسد في أغلبية طائفية ، وليس في أغلبية سياسية ، كما هو الحال عليه الآن في العراق منذ انطلاقة عملية التغيير السياسية فيه. للديموقراطية قواعد تنُظم عملها، لم يتردد الكثير من السياسيين والباحثين المختصين في وصفها، بقواعد اللعب الديمقراطي التي يمكن أن تكون مماثلة لأية لعبة، وتنص على احترام نتائج الانتخابات في كلا النظامين البرلماني والرئاسي، فدور وتوجه هذه الائتلافات، يختلف تماماً في مرحلة ماقبل الانتخابات وبعدها. في النظام البرلماني، تنص هذه القواعد على أولوية منح الفائز الأول الفرصة في السعي لتشكيل الحكومة الجديدة، خلال فترة زمنية محددة، وفي حالة عدم تمكنه من ذلك، تمنح الفرصة ذاتها للقوة السياسية التالية ،وفي حالة عدم تمكن هذه القوة تشكيل الحكومة، يتم الدعوة لانتخابات جديدة، يمكن أن تعطي الأغلبية لقوة سياسية اخرى منافسة، وأن تشكيل الائتلافات، يجب أن يكون قبل الانتخابات، وما يشكّل بعدها ،يتم في سياق أحداث سياسية مختلفة عن واقع ماقبل الانتخابات.

إن الاسلوب الملائم والسليم لتشكيلة الائتلافات، يجب أن يتم العمل به قبل عملية التصويت الانتخابي، وليس بعدها، لتتقدم فيه القوى السياسية أمام الناخبين بشكلٍ يسمح بتنظيم العلاقة بوضوح بين الناخب والمرشح. خلافاً لذلك يمكن أن تكون هذه الائتلافات مثيرة للجدل الكبير، لأن الناخب ربما لايتفق مع توجه القوة السياسية التي صوّت لها في التحالف الذي تشكّله بعد الانتخابات، أي أن توجه الناخب قد يتغير فيما لو تم هذا التحالف قبل الانتخابات، وبالتالي يمكن أن تتغير تكوينة الخارطة السياسية، بسبب امكانية استبعاد قوى سياسية أخرى، لها تمثيل نيابي مهم، وغلق الطريق أمام القوة السياسية الحاصلة على أكثر الأصوات وحرمانها ممارسة حقها في السعي لتشكيل الحكومة الجديدة، قبل قوى أخرى.

هذا ماحصل في العراق عام 2010 ، عندما تشكل بعد الانتخابات بفترة طويلة ، ائتلاف الأغلبية بين كتلٍ غير فائزة، وأزيحت القوة الفائزة الأولى، وإن كان بفارق بسيط جداً، لتشكيل حكومة ضمّت قوى سياسية أخرى، بشكلٍ لم يسمح بوجود معارضة، وذلك في ضوء تفسير المحكمة الدستورية للمواد الخاصة بتنظيم الانتخابات، والذي ينص على أن تشكيلة الحكومة، تتم من

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الكتلة النيابية الأكبر التي تُشكل بعد كل انتخابات، ويمكن أن يحدث ذلك من جديد، بعد انتخابات نيسان عام 2014، خاصة وأن نتائج هذه الانتخابات هي مماثلة لسابقتها من حيث حجم التمثيل النيابي للقوى السياسية.

أوليات وواقع الوضع السياسي العراقي

منذ بدء عملية الانتقال من دكتاتورية الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية، بعد عام 2003، وقع اختيار الطبقة السياسية العراقية الجديدة على الديموقراطية البرلمانية، كشكل للنظام الديمقراطي الجديد في العراق من دون أن يكون لها معرفة عميقة بالنظامين الرئاسي والبرلماني، أو دراسة مقارنة بين هذين الشكلين للحكم الديموقراطي، لتحديد الأكثر ملائمة للواقع العراقي.

صحيح أن العملية السياسية لتحقيق هذا الانتقال، قد انطلقت في ظروف استثنائية، ترتبت على الغزو الأمريكي، وإعلان العراق بلداً محتلاً ، إلا أن اختيار شكل النظام الديموقراطين لم يُدرس، ولم يُنظر فيه بشكل مفصل، ضمن رؤية حقيقية وواضحة للواقع السياسي والاجتماعي للمجتمع العراقي ،كان يمكن أن تتبناها هذه الطبقة، خلال العديد من سنوات عملها في المنفى.

لم يكن ذلك غريباً، إذا ما نظر إلى خلال السنوات العديدة التي عملت فيها المعارضة الخارجية في المنفى، فتحديد شكل النظام البرلماني الذي يناسب وضع وواقع العراق، لم يُبحث في الاجتماعات والمؤتمرات التي كانت تعقدها القوى السياسية المعارضة آنذاك في الخارج، ولا حتى في أبسط ادبياتها السرّية أو العلنية، خاصة الأحزاب الاسلامية التي تتميز بضعف قناعاتها، وممارساتها الديموقراطية، وقدرتها على المساهمة في بناء المجتمع المدني، وتعزيز ممارسة مؤسساتها، رغم ثقل هذه الأحزاب في الساحة السياسية العراقية.

جاء تمسك الأحزاب الاسلامية بنهجها الفكري الديني، واستمرارها به ،بتوجهٍ طائفي، بعد ظهورها عام 2003، ليدفعها إلى تغليب البعد الطائفي في تحليلها للواقع الديموغرافي العراقي، والمبالغة في تأكيدها عليه ، كأمر واقع لايمكن تجاهله، وفي هذا السياق، لم نجد خلال أكثر عشر سنوات من التجربة الديموقراطية، أيّة مؤتمرات عامة أو ندوات سياسية دورية، لهذه الأحزاب، لمناقشة الأوضاع الاجتماعية للبلاد، أو تجديد قياداتها وعناصرها، بمختلف المستويات، لتبني رؤى سياسية واجتماعية جديدة ،يمكن أن تعتمدها في عملها السياسي، ونقلها للمجتمع وللمواطنين.

حسب معطيات السنوات الأحد عشر الماضية، يمكن القول أن اختيار النظام الديموقراطي البرلماني، لم يكن صائباً، لأنهُ اعتمد الطائفية في المجتمع ،تحت غطاء "الديموقراطية التوافقية" ، وأضعف عمل المؤسسات السياسية والإدارية في الدولة، نتيجة المحاصصة التي ترتبت على الاعتبارات والأسس الطائفية، فضلاً عن تعثرات واخفاقات بالغة في أداء السلطتين التشريعية والتنفيذية، بلغ درجة عالية من التنافر الواضح والعلني بينهما، نتيجة هذه الطائفية.

تتمثل أهم هذه التعثرات والاخفاقات للسلطتين التشريعية والتنفيذية في التوقف عن التشريع والمصادقة على العديد من القوانين، في مقدمتها الموازنة العامة وقانون الأحزاب، وغيرها من القوانين المهمة، إضافة إلى استمرار العنف والإرهاب، وفقدان الاستقرار السياسي.

يُفهم من الانسداد السياسي، هو التوقف أو الانغلاق الذي يصيب الوضع السياسي، ويمنعه عن

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

سيره بالشكل الطبيعي الذي يسمح لمؤسسات الدولة والأطراف السياسية الفاعلة، بممارسة مهامها ومسؤولياتها، وفي مقدمتها المتعلقة بالسلطتين التنفيذية والتشريعية. وفي حالة العراق، فإن الانسداد السياسي فيه، يعود إلى تلاقي العديد من هذه الاسباب والعوامل التي تسمح باستمراره، وتحويله إلى أمر واقع يُفرض على المجتمع من دون أن تسعى القوى السياسية في البلاد، لمعالجة هذا الانسداد، والتخلص منه، وتسهيل سير العملية السياسية في البلاد من خلال إعادة النظر في امكانية تكييف الوضع السياسي الملائم للنظام البرلماني المعتمد في البلاد، أو النظر بامكانية استبداله بالنظام الرئاسي.

لهذه الحالة، علاقة مباشرة بعوامل عدّة، تتعلق بالديموغرافية، وبالثقافة السياسية للبلاد ، وخصوصيات أوضاعه وظروفه السياسية والاجتماعية، بما فيها شكل الحكم السياسي والنظام الانتخابي، وتحديد المسافة بين الدين بالدولة، فضلاً عن تأثيرات خارجية، اقليمية ودولية.

إن هيمنة الأحزاب الإسلامية، قد سمحت بتقوية الطائفية في العراق، هذا ما أثبتتهُ نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة في 30 نيسان الماضي ،وخلال فترة ماقبل وبعد الانتخابات، فرغم تزايد قناعة المواطنين بأن تجربة حكومة المحاصصة التي عرفت بحكومة "الشراكة الوطنية" هي تجربة فاشلة، وبعد أن أصبح تشكيل حكومة أغلبية سياسية، مطلباً لأغلبية المواطنين، ظهرت تصريحات للعديد من كبار قادة الأحزاب الأسلامية ،يدعون فيها إلى إنهاء تجربة حكومة "الشراكة الوطنية"، واعتماد شراكة بديلة تُعرف بـ"حكومة أغلبية منسجمة".

لكن، في حقيقة الأمر أن هذه الشراكة الجديدة، تُشكّل الدعوة للاستمرار في حكومة المحاصصة، بعد أن راح قادة أسلاميون آخرون ، يؤكدون صراحة، أن العراق لايمكن أن يُحكم بأغلبية سياسية، وأن المحاصصة في حكومة شراكة وطنية، هي الحل الأفضل والوحيد، ما يؤكد ذلك التوجه الحقيقي لأحزاب الأسلام السياسي في رفض حكومة الأغلبية، وإنهاء تجربة حكومة المحاصصة التي سببت الانسداد السياسي والطائفية في البلاد.

ما يميز تعثر النظام البرلماني العراقي في ممارسة مهامه ودوره ،كأعلى هيئة تشريعية ورقابية للسلطة التنفيذية في البلاد، هو تشكيل حكومة ائتلافية، تضم العديد من القوى السياسية، تُعرف باسم "حكومة شراكة وطنية" ، بشكلٍ لايسمح وجود معارضة، وأن انتخاب رئيس الجمهورية، لايتم عن طريق الانتخاب المباشر، ولا حتى عن طريق انتخاب غير مباشر، أي من خلال البرلمان، كما يجب أن يتم في النظام البرلماني، وأنما من خلال صفقة محاصصة واضحة، تتم بين القوى السياسية الكبرى والعديدة، لتقاسم كبرى المناصب في الدولة. مع أن النظام البرلماني في العراق، حالياً، يمكن أن يدخل في ما يعرف بـ "الديموقراطية التوافقية" كما ذكرنا سلفاً، إلا أنه يفتقد للعديد من المقومات الأساسية اللازمة له حتى لهذا النوع من الديمقراطية، وأهمها انتخاب رئيس الدولة، بشكلٍ مباشر عن طريق الاقتراع العام أو غير مباشر عن طريق البرلمان، وإشراف البرلمان على أداء الحكومة من خلال وجود معارضة قوية قادرة على استجواب ومحاسبة المسؤولين في السلطة التنفيذية ، وتقييم أدائهم، ومراقبة أدائهم، وامكانية ممارسة حجب الثقة عنهم وإقالتهم. خلال أكثر من ثمانية أعوام من دورتي الحكم المنتهيتين، لم يمثل رئيس السلطة التنفيذية في مجلس النواب العراقي، أو أعضاء حكومته، أكثر من مرتين، ولم تقع في هذا المجلس، أيّة مناقشة سياسية مهمة ومنتظمة ،جديرة بالذكر على الصعيدين الداخلي أو الخارجي، بشكلٍ يمكن مقارنته مع ما يتميز به أي

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

نظام برلماني آخر في دول العالم من جلسات نقاشية علنية دورية ومتواصلة، وضمن فترات زمنية، تتراوح بين اسبوعية وشهرية، وجلسات خاصة لمواضيع معينة، فضلاً عن مناقشة سنوية، لما يعرف بـمناقشة "حالة الأمة". يجب الإشارة إلى جانب آخر يتعلق بالحكم الذاتي لأقليم كردستان، وذلك من خلال التأكيد على أن افتراضية اعتماد النظام الرئاسي في العراق ،سوف لن يتعارض مع الحكم الذاتي الواسع الذي يتمتع به اقليم كردستان ،وعمل مؤسسات الدولة والاقليم في إطار النظام الفدرالي المنصوص عليه في الدستور، وكذلك امكانية توسيع تطبيقها مستقبلاً في أقاليم أخرى، رغم الجدال القائم حول هذا الموضوع حالياً. مقارنة بين حالتي العراق وأفغانستان

لكون التجربة الديمقراطية العراقية، قد تمّت في ظرف دولي متأزم، وفي سياق تدويل لها منذ فترة، سبقت بسنوات عدّة ،سقوط النظام الدكتاتوري عام 2003، ولوجود العديد من أوجه التشابه بين البلدين التي تتعلق بالتعدد الثقافي والاجتماعي والطائفي، والتوترات المترتبة عليه، فمن من المفيد جداً أن يُشار إلى تجربة افغنستان المماثلة من حيث كيفية إسقاط حكم طالبان عام 2001، وأن التدخل العسكري في البلدين كان المحرك الرئيس لعملية التغيير السياسي وتبني نهج الديمقراطية فيهما، وفي سياق فترة زمنية متقاربة للحالتين، نُظمت في افغانستان ثلاث انتخابات رئاسية، وانتخابات لدورتين تشريعيتين، وفي العراق، نظمت ثلاث انتخابات تشريعية، ونجد في أفغانستان ، قد تم انتخاب الرئيس، ومارس مهامه ، لدورتين من الحكم، وقبل شهر عُقدت انتخابات الرئاسة الثالثة ، وينتظر انتخاب الرئيس الجديد خلال فترة وجيزة، كما مارس البرلمان، ممارسة مهامه، بقدر مقبول من الاستقرار. وفي حالة العراق، نجد الوضع السياسي العام فيه، يختلف بعض الشيء، فبعد كل انتخابات تشريعية، تأخذ العملية السياسية لتشكيل الحكومة الجديدة، مساراً متعثراً ، يبدأ بمفاوضات صعبة، ومتعددة الأطراف السياسية، تستمر شهوراً عدّة، للتوصل إلى تشكيلة ثلاثية مترابطة، تتمثل في مناصب رؤساء الجمهورية والحكومة والبرلمان. ففي عام 2010، تطلب تشكيل الحكومة فترة أكثر من عشرة شهور، واستكملت دورة حكم الأخيرة من دون أن يتم التمكن من تعيين وزراء للدفاع والداخلية والاستخبارات، وتحمل رئيس الحكومة، مسؤولية تصريف الأعمال في هذه المناصب، بشكلٍ استثنائي، وانتهت فترة نصف السنة ، ولم يتم إقرار الموازنة العامة لعام 2014، وبعد الانتخابات النيابية الأخيرة في 30 نيسان الماضي، لايتوقع أن تشكّل الحكومة الجديدة في وقت قصير، وذلك حسب النتائج النهائية التي لاتوجد فيها قوة سياسية فائزة، بأغلبية، وبفارق كبير عن القوى السياسية الأخرى. عند المقارنة بشكلٍ عام بين هاتين الحالتين، يمكن القول أن حالة أفغانستان، هي بشكل ما أفضل من حالة العراق من حيث الاستقرار السياسي، وحجم الصعوبات السياسية التي تواجهها العملية السياسية وأعمال العنف، وربّما يعود ذلك إلى شكل الحكم السياسي الذي اختير بشكل مختلف لكل واحد منهما، وفي سياق تحليل شامل لهاتين الحالتين، يمكن الاستنتاج أن شكل الحكم السياسي في هذين البلدين، له تأثير في تصويب مسار العملية الانتقالية والديموقراطية، وتحقيق الاستقرار السياسي اللازم لممارسة الحكم بشكلٍ فعّال، ويبدو أن النظام الرئاسي في افغانستان، قد سمح توفير إطار لسير العملية السياسية، أكثر تماسكاً من مماثلتها في العراق، مع الأخذ بالاعتبار ، وجود الكثير من العوامل المتشابه بين البلدين التي

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

تم ذكرها سلفاً، وأهمها التعدد الثقافي والاجتماعي والطائفي والتوترات الناتجة عنها، والقائمة بشكلٍ مستمر في الوقت الحالي، والتي لها انعكاسٍ واضح في الوضع السياسي لكل من البلدين.

الخلاصة والاستنتاج:

في ضوء هذا التحليل وحسب معطيات واقع العملية السياسية العراقية المتمثل بشكلٍ رئيس بعدم وجود قوى سياسية رئيسة في العراق، قادرة على تحقيق أغلبية في نتائج الانتخابات، أو على الأقل أغلبية بسيطة، بشكل يسمح لها تشكيل حكومة أغلبيةن تخضع لمحاسبة وإشراف البرلمان ،وتحقيق الاستقرار الداخلي اللازم، لممارسة مسؤوليات الحكم.

كما ذكرنا سلفاً، وحسب تأكيد المؤلف لينز، فليس من المبالغ فيه، التأكيد على أن النظام البرلماني، لم يعد ملائماً لواقع العراق، وأن النظام الرئيسي قد يكون البديل له، والملائم للإنهاء حالة الانسداد السياسي الذي يعاني منه العراق، منذ انطلاقة عملية التحول والانتقال إلى الديمقراطية ، وحتى الآن.

يمكن أن يكون النظام البرلماني، ملائماً للعراق، لو كانت هناك منظومة أحزاب سياسية مختلفة، عن القائمة حالياً، خالية من هيمنة الأحزاب الدينية التي يشكّل وجودها عائقاً، أمام جدوى النظام البرلماني، لما ينعكس لهذه الهيمنة من انقسام في المجتمع على أسس مذهبية وأثنية ،ينعكس في توجه أصوات الناخبين، حسب هذا الانقسام، بشكلٍ يُسهم في تحقيق أغلبية طائفية، وليس أغلبية سياسية، كما يفترض أن تتم في النظام البرلماني، لإن الحكم السياسي، يجب أن يُسند إلى الأغلبية السياسية، وليس إلى الأغلبية المذهبية. إن تقدم الديمقراطية وترسيخها كثقافة وكطريقة في تنظيم إدارة الشؤون السياسية، مرتبط بشكل رئيس، بعوامل وأساسيات عدّة، تسهم في دفع الحياة السياسية، وعمل مؤسسات الدولة بالشكل الصحيح، وأهم هذه العوامل والأساسيات، هي العلمانية والدولة المدينية، ومنظمات المجتمع ومنظومة الأحزاب السياسية والنظام الانتخابي. وفي هذا السياق، يمكن القول أن التجربة الديمقراطية في العراق، رغم ضخامة وخطورة التأثيرات الخارجية عليها، المتمثلة في الإرهاب والتدخل في شؤونه الداخلية، أثبتت أن الاحزاب الدينية غير قادرة على بناء الدولة المدنية، لأنها أصلاً مضادة للعلمانية، وملتزمة بعقيدة دينية تضعها قريبة جداً من الدولة الدينية، وتبعدها عن آفاق الانفتاح الثقافي والاجتماعية، والحريات العامة، وتخليص البلاد من الانسداد السياسي والطائفية.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

هل ستكون نينوى جدار برلين العراق؟؟؟[5]

محتويات العدد

اسقاط الجدار الحكومي في قاع نينوى ,تهمة تقبل القسمة على اكثر من طرف وجهة لتقاطع وتداخل خطوط المعطيات فيما بينها , وبغظ النظر عمن يقع عليه الاتهام فأن افراح داعش بزفافها على الموصل لن يدوم طويلا وذلك للطبيعة الجغرافية التي تمتلكها المدينة فضلا ان داعش ليست قوات بكارزما الجيش النظامي بل انها عصابات تتوزع بمجاميع متناثرة هنا وهناك وبالتالي فان الامساك بالارض كمنطق عسكري لايمكن تطبيقة فوق الخارطة , من جهة اخرى وكما قلنا مسبقا , ان تللك التنظيمات تنحدر قوتها لا بكبر ترسانتها البشرية او العسكرية , بل تقوم اوتادها على هشاشة المقطع السياسي العراقي وعدم صلاحية المؤسسة العراقية في مواجهة هكذا تحديات, وهو ما انتج معادلة تقوم مخرجاتها على تحويل الصراع والمواجهة من قوة عسكرية حكومية تطارد المجاميع الارهابية الى معركة متكافئة في الكثير من المدخلات مابين العراق كدولة بما تمتلك من قدرات مع فلول ارهابية بجلباب هرقل, وحقيقة ان الهشاشة السياسية التي يقف عليها العراق تجعل منه بيئة صالحة لانتشار هكذا اوبئة تكفيرية , لذا فان سريان الحدث العراق دائما ما ينتهي الى حدث اخر وبطريقة البقع السرطانية , فتارة تكون الرمادي سيدة الشاشة وتارة تكون سامراء وتارة بغداد وهكذا تسير قافلة الدم في المجرى العراقي, فأذا ما اسقطنا مجهر التحليل على ما حدث مؤخرا في الموصل سنجد ان العيوب التي وقعت فيها المؤسسة الامنية ما زالت عالقة بركب عجلاتها, فالاستخبارات وسلاح المعلومة والذي من المفترض ان يكون المفتاح الرئيس الذي يختصر المسافة ويدخر الارواح والمعدات في مواجهة حرب العصابات, وبالتالي فان الفوهة والبندقة لاتملك قرار الحسم دائما اذا تجاوزنا مضامين العقل العسكري وطبيعة القيادات التي تعتمدها الحكومة العراقية في تسير الناقلة العسكرية العراقية, فالموصل ليست قضية تفاجأ بها من كان يجيد القراءة البيانية لواقع المعطيات خلال العشر سنوات الاخيرة, وما علينا الا التسليم والاستعداد الفطري السياسي لمزيدا من الانهيارات الامنية.

سيناريو الحركة والاتجاه لتلك القوى الارهابية سيكون باتجاه الخط الشمالي الطولي بدءا من مرتفع الموصل باتجاه خواصر بغداد حتى تكتمل الخطوط تلاقيا مع الرمادي باالقاعة الرئاسية البغدادية, مع الالتفات ان داعش لاتستطيع احكام والتحكم ببوصلة الخارطة العراقية لطبيعة اعدادها وقواها , ولكن تهدف الى افراغ العراق من مشروعيه السياسي وحكومته الشيعية ,

5 علي الكاتب - وطنيون

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

حتى تستطيع اقتطاع جزاء منه وتحويلها الى محميات داعشية تقوم سلطتها بمغذيات الدعم الخارجي مع الاخذ بالنظر انها تستهدف انشاء خيمها في اراض ذات ثروات معدنية وذات اغلبية سنية, وعليه فأن الارهاب في العراق وبغض النظر عن التركيب والمنشأ والدعم , تسعى الى اظهار حكومة المركز والقوى السياسية التي تتلاقى معها مذهبيا الى دب ورقي لايخيف سوى الصبية.

اقتحام الموصل او سقوط برلين العراق , رواية ممكن انسابها الى اكثر من طرف وكما قلنا في بادئ الموضوع , فربما اريد منها ان يكون اللون الطاغي على بقية الالوان الاخرى من تمرير للنفط عبر الجبل واستخدام ما يحدث ورقة ضغط باتجاة بغداد, ومن الممكن ان تكون تلك الكارثة سيناريو لصناعة القائد الضرورة , ومن الممكن ان تكون بوابة الدخول للقوى السنية السياسية التي باتت من ضعيفة التأثير في الداخل السني , وباتفاقية وستراتيجة دولية من اجل تمريره مجددا الى المشهد كمنافذ تسويقية لهم.

واخيرا ما حدث في الموصل سينتهي قريبا كاسقاط وسقوط محافظة باكملها ويبقى للقوى الارهابية تأثيرا كبير مناطقيا فيها , وستكون شهية داعش مفتوحة في محافظات ومدن اخرى, غير ان ما يمكن الوقوف عنده في بداية فصل رواية الموصل يفرض العديد من التسأولات والتي يمكن ايجازها ببعض النقاط الاتية.

- ماذا يعني في الفقه الامني ان تصبح الموصل في غضون ساعتين تحت سارية الارهاب دون ان يكون البارود والمدفع حاضرا في اسقاطها.
- ماذا كشفت لنا الموصل؟؟ اين نحن من الخارطة المؤسساتية..
- هل ان نينوى كانت السر الذي اختفى عشر سنوات من الظهور علانية على الملأ لتفسر لنا كيف تكون الخيانة المهنة الاسهل والمأمونة التبعات القانونية.
- هل ان السلاح والتسليح سببا فيما يحدث ام الخواء السياسي والعسكري صاحب الشأن في ذلك.
- ماذا اراد الارهاب من اسقاط نينوى.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

تقسيم العراق، الحدث والإشكالات بين مافيات السلطة وكارتلات بيع المقاعد[6]

محتويات العدد

مقدمة لابد منها:

كنت أود أن لا أضع مقدمات عامة وحاولت الولوج الى الموضوع مباشرة فعقل القاري صار مهيئاً لتناول هذه الوجبات القاسية من التقارير التي اقدمها للحوار اكثر مما استعرض بها المعلومات الموثقة التي تتضمنها إلا أن المنهج العلمي الذي اتبعه ألزمني بوضع هذه المقدمة على إيجازها.

فالتقارير الحالية في مقر رئاسة الوزراء البريطانية (تين داوننغ ستريت) وفي البيت الابيض وفي طهران، تجمع على بقاء المالكي في السلطة لدورة ثالثة بل هم يريدون بقاءه ويؤيدون تصرفاته وسياساته السلبية تجاه الشعب العراقي، كما أنهم يساندون منهجه في خلق الازمات وإفتعال الاشكالات سعياً لتحقيق الهدف المنشود في تقسيم العراق.

كل هذه الدول شرقاً وغرباً يهمها تقسيم العراق، يهمها ان يكون العراق ضعيفاً مشرذماً ومفككاً على كافة المستويات، ولعلها تتفق او تتباين في الغايات والاهداف بين السياسي والديني والاقتصادي والتاريخي والحضاري، فالعراق يملك قوة خفية تجذب اليه العامل السلبي ولعل العلة تكمن في ان العامل الايجابي في أصالة العراق قوياً وفي مستويات متقدمة تجعل الشحنات السلبية تنجذب اليه بقوة.

فلا يمكن إحداث اي تقسيم لدولة ما دون أن يكون هناك فوضى سياسية وفكرية وإجتماعية وثقافية وإقتصادية، وكل ذلك متوفر الان في العراق في أقصى درجاته.

أسس نظرية التقسيم:

حين بدأت مفاهيم سياسة التقسيم المعاصر تظهر بعد سقوط الدولة العثمانية وتكرست في الاتفاقية الشهيرة إتفاقية (سايكس- بيكو) 1916م، كان العراق جزء أصيل من مخطط التقسيم، غير انه لم يكن مهيئاً بالقدر الكافي لحدوث التقسيم للاسباب التالية:

أولاً: لعدم ظهور النزعة الطائفية بشكل مؤثر في ذلك الوقت.

ثانياً: لم يكن العراق ممرا إقتصادياً مع انه يمثل حلقة ربط بين الشرق والغرب لكن إفتتاح قناة السويس وحصول الامبراطورية البريطانية على ممر مائي مهم للهند والشرق لم يمنح العراق تلك الاهمية الا في الجانب التاريخي والحضاري.

ثالثاً: لم يكتشف النفط في العراق إلا بعد سنوات من الاتفاقية.

6 أ د. وليد سعيد البياتي – مركز النور

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

رابعاً: كل التنقيبات الاثارية التي قام بها العلماء الانكليز والتي تبعت رؤيا توراتية كانت تتركز حول بابل فقط.

إلا أن التغيرات الاقتصادية خاصة إكتشاف النفط والسياسية والفكرية أعاد الى الذهن السياسي الغربي أهمية فكرة تقسيم العراق للحصول على المراكز الاقتصادية لانعاش الاقتصاد الاوربي والامريكي على السواء. فكان لابد من إيجاد أرضية خصبة لحدوث الصراع فكانت الاشكالات المذهبية هي القاعد الاساس خاصة ان العراق يتوسط السعودية ذات الاتجاه الوهابي السلفي، وإيران المحسوبة على الفكر الشيعي مذهبياً والاصرار المستمر للحركات الكردية بالاستقلال وتشكيل بناء الدولة الخاصة بالقومية الكردية وهو ذات الحلم القديم الذي غذته المخابرات البريطانية وعلمت على إنضاجه منذ ايام حركة الشيخ (محمود الحفيد). (1)

من الملاحظ أن التقسيم لا يتم إلا في حالات الضعف الناتجة عن الحروب المدمرة، فالامبراطوريات القديمة تم تقسيمها بعد الحروب أو موت شخصياتها، مثل الامبراطوريات السومرية والاشورية والبابلية وأمبراطورية الاسكندر وغيرها.

ففي عصور الحروب وبعدها يشتد العامل السلبي في المجتمع ويتنامى الانحطاط الفكري والاجتماعي، وتتشكل الصراعات على أسس منحطة في غياب الوعي الجمعي، وفي تنامي نزعة التدمير حيث العوامل السلبية تتغلب على العوامل الايجابية بسبب قوة التجانس بين السلبي على حساب الايجابي.

وقد تقرر تقسيم البناء الكلي للدولة العثمانية ثم تقسيم البناءآت الداخلية الى أجزاء اصغر ليتم السيطرة عليها عبر نشر الفوضى والصراعات الطائفية والاجتماعية والفكرية فيها.

في تقرير لمعهد الدراسات الاستراتيجية في واشنطن، سنة 2004م يقول مدير المعهد: " أن تقسيم العراق قضية حتمية وهي تنتظر نضوج عوامل الضعف الكامن في المجتمع العراقي ". (2)

لاشك ثمة العديد من الاغراض المعينة التي تهم السياسة الدولية في تقسيم العراق الى كيانات متصارعة يمكن ان تتصالح في حدود ضيقة أشبه بالحرب الباردة لاجل تمرير أجندات مبرمجة مسبقاً تخص الاقتصاد الدولي من جانب وحماية إسرائيل من جانب آخر. فعلى الرغم من نظرية الفوضى الخلاقة التي اطلقتها سياسات بوش في العراق، وعلى الرغم من نظرية الشرق الاوسط الجديد إلا أن تقسيم العراق سيتبع نظاماً دقيقاً تكون المصلحة الدولية فيه في المقام الاول، أي انهم لن يعيروا أهتماماً كبيراً بطموحات الشعب، ولا برغبات الجهات والاطراف التي سيتم الاتفاق معها على التقسيم، لان التقسيم سيكون رغبة مشتركة بين العراقيين والمخابرات الامريكية والبريطانية.

منهج وخارطة التقسيم:

عندما وضع بول بريمر رؤيتة لحكم العراق تحت المظلة الامريكية – البريطانية قسم العراق إلى ثلاثة كيانات بشكل لايتفق مع المنهج العلمي ولا العقلي لانه لا يتبع القواعد الاصولية في التقسيم، فقال: العراق (شيعة وسنة وأكراد). ومن الملاحظ انه لم يتبع التقسيم الديني ككل ولا التقسيم القومي العرقي ككل، ولكنه خلط بين هذا وذاك إمعاناً منه في زيادة الارتباك وفي نشوء

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الصراعات المستقبلية، ونحن نرى ان مفهومي الشيعة والسنة مفهومين دينيين مذهبيين، في حين الاكراد تعني المفهوم العرقي القومي.
هذا النوع من التقسيم لم يأتي من فراغ ولا عن جهل سياسي وإجتماعي بالترتيب الوضعي للعراق ولكنه جاء عن دراسة وبحث وتعمق في أشكال الصراعات التي يمكن أن تطيح بالسياسات التنظيمية في العراق لاجل الامعان في التشتت والتفرق مما يغذي فكرة الانفصال والانفصام، وقيام كيانات ودويلات متعددة تتناحر على مراكز الاقتصاد وعلى جغرافية الحدود وعلى مصادر المياه والثروات في ذات الوقت. وسيصبح العراق ثلاثة أقاليم أو دويلات للشيعة والسنة والاكراد.

إقليم الشيعة:

سيشمل هذا الاقليم بغداد ويمتد جنوباً في الفرات الاوسط الى المحافظات الجنوبية الناصرية والعمارة والبصرة، وحين تتكامل الصورة مستقلبيا ستضاف الكويت والبحرين بعد ذلك ولكن هذها سيستغرق عقداً من الزمان. الاطراف المتنازعة ستحاول وضع بغداد تحت حكم مشترك وسيثير ذلك العديد من النزاعات الجانبية. وستعتبر بغداد عاصمة الاقليم وإذا تم تحويله لدولة فسيحاولون تدويل بغداد والبحث عن عاصمة ثانية للاقليم ولعلها ستكون النجف في هذه الحالة.
المميزات والامكانات لهذا الاقليم: ستتركز المميزات في انها تشمل معظم مناطق التواجد الشيعي وخاصة في الفرات الاوسط في المدن المقدسة النجف وكربلاء، باعتبارهما مراكز دينية كذلك الكاظمية في بغداد وسيطالب الشيعة بضم سامراء ايضا وستحدث إشكالات فيما يخص سامراء بالذات مما يبقى عملية الصراع المذهبي مشتعلة، كما انه شرقا سينتهي عند ديالى على الحدود الايرانية لان الاكراد سيضعون خارطتهم الى حدود ديالى كما تم الاتفاق عليه مع بريمر وقتها.
من جانب آخر فهذا الاقليم يمتلك مراكز لانتاج النفط في الجنوب (البصرة ومنطقة الاهوار) ومراكز للطاقة الكهربائية (مركز الطاقة الحرارية في الناصرية) اضافة لمصافي نفط ومناطق حدودية مع ايران والخليج العربي خاصة إذا تم ارجاع الكويت الى العراق واضيفت اليه البحرين فسيكون أقليما كبيرا يشكل دولة لها حدود بحرية واسعة، وبذلك يحصل على ممر تجاري كبير، هذا غير المطارات الموجود حالياً في الوسط والجنوب وسيتم تطويرها.
يمكن إعتبار اراضي الاقليم بانها تتمتع بالخاصية الزراعية والصناعية على السواء مما سيوفر فرص عمل واسعة على الاقل كما هو في المخطط العام لسياسة التقسيم المطروحة منذ اتفاقية سايكس بيكو مع التطورات المرحلية الحالية.

إقليم السنة:

سيشمل الجانب الغربي من بغداد بامتدان محافظة الانبار كلها في حدودها الشمالية والجنوبية والغربية، سيحاولون الحصول على الموصل وستصبح الموصل مركز صراع مثل بغداد.
مميزات وإمكانات هذا الاقليم: يسيطر على مدخل الفرات الى العراق والى اقليم الشيعة مما يمكن أن يبعث حالة صراع في حرب المياه. حتى الان لم يكتشف البترول في هذا لااقليم لكن هناك مناجم الكبريت والفوسوفات ويمكن ان تكون اهم قيمة من البترول في التجارة العالمية إذا احسن استغلالها.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

هذا الاقليم سيشمل الحدود الجغرافيه مع كل من سوريا والأردن شرقاً وشمال شرق وايضا السعودية جنوباً وسيشكل فاصلا بين سوريا القريبة من إيران ولبنان – حزب الله وبين الكتلة الشيعية، مما يؤجج الصراع من جديد.

أقليم الاكراد:

سيشمل المحافضات الكردية السليمانية واربيل وسيستمر الصراع حول كركوك مركز النفط في الشمال، ويحاول الاكراد النزول في الجنوب الشرقي الى ديالى كما سيركزون على الموصل ولكنها اي الموصل ستكون بالنهاية من حصة العرب السنة. بمرور الوقت وحين تتحقق الفكرة سيحاولون ضم أكراد إيران وسوريا وتركيا لتتوسع المساحة الجغرافية للاقليم لتكون اكبر من مساحة العراق الحالي.

مميزات وإمكانات هذا الاقليم: يشتمل هذا الاقليم على إمكانات هائلة ايضا وخاصة البترول في كركوك حيث سيضع الاكراد يدهم على كركوك بقوة مما يثير العرب والتركمان هناك، غير ان العرب في كركوك لايشكلون قوة مهددة واما التركمان فيفتقرون الى الخبرة السياسية والعسكرية التي يتمتع بها الاكراد الذين خاضوا حروبا طويلة مع الانظمة الحاكمة في بغداد منذ ايام محمود الحفيد كما ذكرنا سالفاً.

هذا الاقليم يتمتع بثروات كبيرة منها البترول والمعادن والزراعة ويملك شبكة انهار واسعة، وهو يسيطر على مدخل نهر دجلة الى العراق، ويشتمل ايضا على مصافي بترول ومحطات توليد طاقة، وسيملك مخرجاً على البحر حين يضم اكراد سوريا وتركيا وايران.

لماذا التقسيم؟

أجلت البحث في هذه النقطة الى النهاية لاجل تقديم تصور عن كل إقليم بل لعلها دويلات ولكني اسميتها أقاليم الى حد التكامل النهائي للحدث، ولكن لماذا التقسيم وفي مصلحة من؟ هل الاطراف الثلاث الشيعة والسنة والاكراد سيحققون طموحاتهم فعلا؟

من الملاحظ فعلاً أن من يقدمون انفسهم كقيادات لهذه الاطراف وبعض مسانديهم كلهم يسعى للتقسيم، كلهم يريد مساحة جغرافية يحقق من خلالها طموحاته في الحكم. بالتأكيد ستختلف خارطة الاسماء بعض الشيء لكن كل الاسماء المطروحة تبقى من داخل هذه الكيانات وقد دخلت في محاورات وطروحات مع المخابرات الامريكية والبريطانية منذ المؤتمرات التي عقدت في لندن والزيارات التي قامت بها هذه الشخصيات او تلك للولايات المتحدة الامريكية والحوارات التي جرت مع قيادات في البنتاغون والسي آي أيه.

الجميع من وصف بانه معتدل ومن وصف بالتشدد ومن كان في الخط الاول والثاني والثالث الجميع متفق على التقسيم، والجميع يسعى له ويقدم فروض الولاء للبيت الابيض ولتين داوننغ ستريت.

كل الذي جرى ويجري خدعة كبيرة، يشترك فيها الجميع، وجريمة من الدرجة الاولى بحق الشعب العراقي، بحق الانسان العراقي البسيط، بحق من يعتقد أن هذا الطرف أو ذاك يحمل روحاً وطنية أو رؤية إنسانية. (3)

الخاتمة:

العراق يدخل الان مرحلة ما بعد اتفاقية سايكس بيكو حيث تتحقق فيها المخططات الاستعمارية القديمة، وقد تم انضاج هذه الفكر عبر الطروحات السلبية للسلطات الحاكمة جيلاً بعد جيل،

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وكان هناك بعض المفكرين ممن اشار الى ذلك واذكر منهم في العراق استاذنا الدكتور علي الوردي رحمه الله، والدكتور علي شريعتي في إيران، ومنذ سنوات وانا اعمل في بحوثي على إستكمال طروحات كل منهما إضافة لتطوير طروحاتي الشخصية في هذا المجال.

الخطر القادم لا يكمن في التقسيم فقط، ولكنه يسعى لتدمير ما بقي من قوة الانسان العراقي عبر تدمير كل المعايير الانسانية الاصيلة وتمدير مناهج التفكير، وصناعة اجيال تتقبل الانحطاط الفكري والنفسي، من أجل تشكيل ذهنية جديدة تتماشى وهذه الطروحات التيلا لا تخدم غير إسرائيل.

.....

1- محمود الحفيد البرزنجي: ينتمي لاسرة كردية دينية في السليمانية عمل مع الدولة العثمانية ضد البريطانيين اول الامر فامد العثمانيين بالمال والسلاح فوضعوا الفوج العثماني في السليمانية تحت تصرفه، ولما انتهت الدولة العثمانية 1918م إنحاز مع البريطانيين المنتصرين وسلمهم السليمانية وايضا الفوج العثماني، فعينوه حاكما على السليمانية ثم انقلب على البريطانيين. وقد طالب بحكم ذاتي للاكراد.

2- دراسة ميدانية وضعها روبرت ساتلوف مدير المعهد نهاية سنة 2003 ونشرت في بداية سنة 2004 تناولت إمكانية تقسيم العراق في ظل نهاية نظام البعث.

3- قسم كبير من هذه الطروحات من مذكرات بريمر ومن التقارير الدولية ومراكز بحوث الدراسات الاستراتيجية من مؤلفاتي الخاصة وبحوثي التاريخية.

أ د. وليد سعيد البياتي

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء